

## الرهن

**تعريفه:** يطلق الرهن في اللغة على الثبوت والدوام، كما يطلق على الحبس. فمن الأول قولهم: نعمة راهنة. أي؛ ثابتة ودائمة. ومن الثاني قوله - تعالى - ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾ (٣٨) [المدر: ٣٨]. أي؛ محبوسة بكسبها وعملها. وأما معناه في الشرع: فقد عرفه العلماء، بأنه جعل عين لها قيمة مالية في نظر الشرع وثيقة بدين<sup>(١)</sup>، بحيث يمكن أخذ ذلك الدين، أو أخذ بعضه من تلك العين. فإذا استدان شخص دينًا من شخص آخر، وجعل له في نظير ذلك الدين عقارًا أو حيوانًا محبوسًا تحت يده حتى يقضيه دينه، كان ذلك هو الرهن شرعًا. ويقال للمالك العين المدين: «راهن». ولصاحب الدين الذي يأخذ العين، ويحبسها تحت يده نظير دينه: «مرتهن». كما يقال للعين المرهونة نفسها: «رهن».

**مشروعيته:** الرهن جائز، وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع؛ أما الكتاب، فلقول الله - تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَسْقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وأما السنة، فقد رهن النبي ﷺ درعه عند يهودي طلب منه سلف الشعير، فقال: إنما يريد محمد أن يذهب بمالي. فقال النبي ﷺ: «كذب، إني لأمين في الأرض أمين في السماء، ولو ائتمنتني لأديت، اذهبوا إليه بدرعي». [النسائي في الكبرى (٦٢٢٤)]. وروى البخاري وغيره، عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت: «اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعامًا، ورهنه درعه». [البخاري (٢٥١٣)] ومسلم (١٦٠٣). وقد أجمع العلماء على ذلك، ولم يختلف في جوازه ولا مشروعيته أحد، وإن كانوا قد اختلفوا في مشروعيته في الحضر. فقال الجمهور: يشرع في الحضر، كما يشرع في السفر؛ لفعل الرسول ﷺ له وهو مقيم بالمدينة، وأما تقييده بالسفر في الآية، فإنه خرج مخرج الغالب، فإن الرهن غالبًا يكون في السفر. وقال مجاهد، والضحاك، والظاهرية: لا يشرع الرهن إلا في السفر؛ استدلالًا بالآية. والحديث حجة عليهم.

**شروط صحته:** يشترط لصحة عقد الرهن الشروط الآتية:

**أولاً: العقل.** ثانيًا: البلوغ.

**ثالثًا: أن تكون العين المرهونة<sup>(٢)</sup> موجودة وقت العقد، ولو كانت مشاعة.**

(١) شيئًا مستوثق به وذلك لأن الدين أصبح بحسب هذه العين محكمًا لا بد من سداذه، أو تضييع على المدين العين المرهونة كلها أو بعضها بحسب ذلك الدين.

(٢) قال القرطبي: لما قال الله تعالى: ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾، قال علماؤنا: فيه ما يقتضي بظااهره ومطلقه جواز رهن المشاع خلافاً لأبي حنيفة وأصحابه. قال ابن المنذر: رهن المشاع جائز كما يجوز بيعه. وقال الأحناف: يجب أن تكون العين المرهونة متميزة فلا يصح رهن المشاع سواء أكان عقارًا أم حيوانًا أم عروض تجارة أم غير ذلك، وخالف في ذلك الأئمة الثلاثة.

رابعاً : أن يقبضها المرتهن أو وكيله .

قال الشافعي : لم يجعل الله الحكم إلا برهن موصوف بالقبض ، فإذا عدت الصفة ، وجب أن يعدم الحكم . وقالت المالكية : يلزم الرهن بالعقد ، ويجبر الراهن على دفع الرهن ؛ ليحوزه المرتهن ، ومتى قبضه المرتهن ، فإن الراهن يملك الانتفاع به ، خلافاً للشافعي الذي قال بأن له حق الانتفاع ما لم يضر بالمرتهن .

انتفاع المرتهن بالرهن : عقد الرهن عقد يقصد به الاستيثاق وضمان الدين ، وليس المقصود منه الاستثمار والربح ، وما دام ذلك كذلك ، فإنه لا يحل للمرتهن أن ينتفع بالعين المرهونة ولو أذن له الراهن ؛ لأنه قرض جر نفعا ، وكل قرض جر نفعا ، فهو ربا . وهذا في حالة ما إذا لم يكن الرهن دابة تركب أو بهيمة تحلب ، فإن كان دابة أو بهيمة ، فله أن ينتفع بها نظير النفقة عليها ، فإن قام بالنفقة عليها ، كان له حق الانتفاع ، فيركب ما أعد للركوب كالإبل ، والخيول ، والبغال ، ونحوها ، ويحمل عليها ، ويأخذ لبن البهيمة كالبقرة ، والغنم ، ونحوها<sup>(١)</sup> .

والأدلة على ذلك ما يأتي :

(أ) عن الشعبي ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «لبن الدّر يحلب بنفقته إذا كان مرهوناً ، والظهر يركب<sup>(٢)</sup> بنفقته إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يركب ويحلب النفقة» . قال أبو داود : وهو عندنا صحيح . وقد أخرجه آخرون ؛ منهم البخاري ، والترمذي ، وابن ماجه . [البخاري (٢٥١٢) وأبو داود (٣٥٢٦) والترمذي (١٢٥٤) وابن ماجه (٢٤٤٠)] .

(ب) وعن أبي هريرة أيضاً ، عن النبي ﷺ ، أنه كان يقول : «الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً ، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة» . رواه الجماعة إلا مسلماً ، والنسائي . [انظر تخريج الحديث السابق] . وفي لفظ : «إذا كانت الدابة مرهونة ، فعلى المرتهن علفها ، ولبن الدر يشرب وعلى الذي يشرب نفقته» . رواه أحمد<sup>(٣)</sup> . [أحمد (٤٧٢/٢)] .

(ج) وعن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «الرهن محلوب مركوب» . أو : «مركوب محلوب» . كما جاء في رواية أخرى . [الحاكم (٥٨/٢) والدارقطني (٣٤/٣)] .

مؤنة الرهن ومنافعه : مؤنة الرهن ، وأجرة حفظه ، وأجرة رده على مالكة . ومنافع الرهن للراهن ، ونماؤه يدخل في الرهن ، ويكون رهناً مع الأصل ، فيدخل فيه الولد ، والصوف ، والثمرة ، واللبن ؛ لقوله ﷺ : «له غنمه ، وعليه غرمه» . [الشافعي في مسنده (١٦٤/٢) والدارقطني (٣٣/٣)] . وقال الشافعي : لا يدخل شيء من ذلك في الرهن . وقال مالك : لا يدخل إلا الولد ، وفصيل النخل ، فإذا أنفق المرتهن على الرهن يأذن الحاكم ، مع غيبة الراهن وامتناعه ، كان ديناً للمنفق على الراهن .

الرهن أمانة : والرهن أمانة في يد المرتهن ، لا يضمن إلا بالتعدي عند أحمد ، والشافعي .

(١) هذا مذهب أحمد وإسحاق ، وخالف في ذلك الجمهور من العلماء وقالوا : لا ينتفع المرتهن بشيء والحديث حجة عليهم .

(٢) فاعل يركب ويشرب المرتهن بقرينة العوض وهو الركوب ، واحتمال أنه الراهن بعيد .

بقاء الرهن حتى يؤدي الدين : قال ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم ، أن من رهن شيئاً بمال فأدى بعضه ، وأراد إخراج بعض الرهن ، فإن ذلك ليس له ، حتى يوفيه آخر حقه أو يرثه .

غلق الرهن : كان من عادة العرب أن الراهن إذا عجز عن أداء ما عليه من دين ، خرج الرهن عن ملكه ، واستولى عليه المرتهن ، فأبطله الإسلام ونهى عنه . ومتى حل الأجل ، لزم الراهن الإيفاء وأداء ما عليه من دين ، فإن امتنع من وفائه ولم يكن أذن له ببيع الرهن ، أجبره الحاكم على وفائه أو بيع الرهن ، فإن باعه وفضل من ثمنه شيء فلما لكه ، وإن بقي شيء فعلي الراهن . ففي حديث معاوية بن عبد الله بن جعفر ، أن رجلاً رهن داراً بالمدينة إلى أجل مسمى ، فمضى الأجل ، فقال الذي ارتهن : منزلي . فقال النبي ﷺ : « لا يَغْلَقُ الرهن »<sup>(١)</sup> من صاحبه الذي رهنه ، له غنمه وعليه غرمه . رواه الشافعي ، والأثرم ، والدارقطني ، وقال : إسناده حسن متصل . قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» : ورجاله ثقات ، إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله . [الشافعي (١٦٤ / ٢) والدارقطني (٣٣ / ٣) والحاكم (٥١ / ٢) والبيهقي (٣٩ / ٦) وابن حبان (٥٩٣٤) وابن ماجه (٢٤٤١)] .

اشتراط بيع الرهن عند حلول الأجل : فإذا اشترط بيع الرهن عند حلول الأجل ، جاز هذا الشرط ، وكان من حق المرتهن أن يبيعه ، خلافاً للإمام الشافعي الذي يرى بطلان الشرط .

بطلان الرهن : ومتى رجع الرهن إلى الراهن باختيار المرتهن ، بطل الرهن .

\* \* \*

(١) غلق الرهن : أي لا يستحقه المرتهن إذا عجز صاحبه عن فكه وهو من باب فرح .